

رجال الأعمال



مصريين

٢٠١٨ أكتوبر

السنة الثامنة عشر

شهرية اقتصادية

عمر عصام:
«عقار العقارية»
تبلغ إستثماراتها
٣ مليارات جنيه

د. تامر جمعه:
البنك الزراعي يرعى
مشروعات ناشئة
في مجال التحذيف



**م. أمجد زهران : لدينا المقومات للمنافسة
العالمية فـ. تصدّر الغذاء**

الخبير الاقتصادي الدكتور محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمري الغاز ورئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات لـ «رجال الاعمال»

حكمة الرئيس «السيسي» أعادت العلاقات السياسية والاقتصادية مع ألمانيا بعد فترات تذبذب

ارتفاع التبادل التجارى بين مصر وألمانيا إلى ٥,٥ مليار دولار يؤكد قوة العلاقات الاقتصادية

أكّد الخبير الاقتصادي الدكتور محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمري الغاز ورئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات، مما لا شك فيه أن حكمة الرئيس «السيسي»، أعادت العلاقات السياسية والاقتصادية مع ألمانيا بعد فترات تذبذب، مشيراً إلى أن هذه العلاقات أدت إلى ارتفاع التبادل التجارى بين مصر وألمانيا إلى ٥,٥ مليار دولار، بزيادة مليار دولار عن العام السابق، متوجهاً في تصريحات خاصة لـ «رجال الاعمال»، أن فكر الرئيس «السيسي»، جعل مصر لا تتحمل تكلفة محطات الطاقة التي تنفذها «سيمنس»، الألمانية، لأنه تعاقّد مع «سيمنس»، الألمانية لسداد تكلفة المحطات باقساط على ١٠ سنوات ومن خلال وفر استخدام الغاز المقدر بـ ١,٣ مليار دولار سنوياً تكون مصر قد سددت قيمة المحطات.



أن تستفيد من أكبر دولة صناعية في أوروبا. وكيف ترى الفكرة التي طرحتها السيد الرئيس على قمة العشرين، بشأن إنشاء خط سكة حديد، تمر بـ ٥٥ دولة أفريقية، فهل تعتقد الاتحاد الأوروبي والمانيا بشكل خاص تستطيع المساعدة لإنشاء هذا الخط لربط الدول الأفريقية من ناحية ومن ناحية أخرى يحقق لها المصلحة الاقتصادية؟

هذه الفكرة رائعة وستدعم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأفريقي وربطها من ناحية أخرى لطريق الحرير الواسع من أقصى الشرق إلى الغرب ودول الاتحاد الأوروبي، ولكن من المعروف صعوبة التحرك بين الدول الأفريقية إلا من خلال ربطها بنهر النيل وهذا الأمر يحتاج لاستطيل نقل بحري باهظة التكاليف، أو النقل الجوي المكلف، فإذا تمت الفكرة بربط الدول الأفريقية من أقصى الشمال الأفريقي إلى أقصى الجنوب، ومن أقصى الشرق الأفريقي إلى أقصى الغرب، سيكون هناك تعبية اقتصادية أفريقية شاملة، تستفيد منها جميع الدول الأفريقية، ولكن المستفيد الأكبر هو سوق الاتحاد الأوروبي والذي سيعتبر هذا السوق الجديد فروع «فرانشيز» له، ففيما يزيد دول الاتحاد الأوروبي وتقدمه الاقتصادي يرجع إلى ترابط شبكة الطرق فيما بينهم، أما أفريقيا فليس لديها هذا الترابط، فالموضوع يعتبر مثل شرايين الدم التي تغذى الجسم، والذي يساعد على النمو، وكذلك بالنسبة للدول يساعد على التقدم والنجاح. وهذا النجاح يعود للدول الأوروبية وبصفة خاصة ألمانيا، لفتح الأسواق لها.

مصر كما هو معروف متقدمه علمياً من خلال توافتها الموجدون بالمانيا مثل الدكتور هانى عازر، المنفذ لكثير من المشروعات الألمانية، مثل تنفيذه لمحطات مترو الانفاق، والطاقة الجديدة والتجددية، وكيف تستفيد مصر من خبراءها الموجدون بألمانيا؟ ليس فقط من خلال تنفيذ المشروعات وإنما في مجالات تدريب العمالة المصرية واتاحة فرص عمل لائقه لهم من خلال مشروعات تنمية تقوم

بفكر الرئيس «السيسي» مصر لن تتحمل تكلفة محطات الطاقة التي تنفذها «سيمنس» الالمانية

لزيادة التبادل التجاري والتتوسيع في تواجد شركات المانيا والمانية مشتركة أكثر في مصر؟ بالطبع كان هناك فترة مرت بين البلدين بها شيء ضعف «حكم الاخوان»، وبعد الثورة ومجيء الرئيس السيسي، استطاع ان يعيد بحكمته العلاقات المصرية الالمانية، وزيادة الشدة بين البلدين من جديد، وبعد التبادل حدوث الاستقرار السياسي، وبعد التبادل التجاري يرتفع من ٤،٥ إلى ٥ مليارات دولار، وقابل للزيادة، والمستقبل سيؤكد ذلك، هزارة الرئيس لالمانيا تهدف للترويج للمشروعات الاقتصادية المصرية، خاصة للمشروعات القائمة في محور قناة السويس وما تحتاجه مصر من استثمارات، حتى يصبح للامان رؤية ويضاعفوا من استثماراتهم ويعانوا مع مصر، وتعتبر مصر لالمانيا ودول الاتحاد الأوروبي، بوابة للدول الأفريقية، ككيان كبير، به ما يقرب من نصف مليار نسمة إلى جانب السوق المصري الضخم الذي يزيد عن ٩٥ مليون نسمة، فالامان يفهمهم في المقام الاول تسويق منتجاته بالأسواق الأفريقية، وبهم مصر، جذب الاستثمارات الالمانية من أجل تنمية الاقتصاد المصري، هزارة الرئيس السيسي لالمانيا، لشرح الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر، ومن خلفها الدول الأفريقية، وهذا سيشجع على جذب الاستثمارات، فتجدر الرئيس يجتمع مع رؤوس ٢٠ شركه المانية، وكان في مرافقه الرئيس وزراء الاستثمار والصناعة والتجارة، والفريق مميش لشرح الفرص الاستثمارية المتاحة، فالمهم في المقام الاول

وطالب الخبير الاقتصادي بضرورة الاستفادة من خبرات الالمان والعلماء المصريين في نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل للشباب، مضيفاً من الضرورة اللجوء لعودة مشروع مبارك كول لتدريب الشباب من أجل أحداث نقلة صناعية كبيرة في مصر

كيف ترى استفادة مصر على المستوى الاقتصادي من المانيا أكبر دولة اقتصادية وقاطرة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي؟

المانيا لها تاريخ قديم في النهضة الاقتصادية ومتقدمة في كافة الصناعات، ودائماً الصناعة الالمانية تميز عن أي صناعات أخرى، وبهم مصر أن تستفيد من هذا التطور والتقدم الصناعي في المانيا، وتجذب بعض المستثمرين والشركات للمساعدة في نقل التكنولوجيا، وتحسين وانجاز الاقتصاد المصري، فمن المعروف أن أفضل صناعة للسيارات في المانيا، وأفضل محطات للكهرباء تتواجد في شركة سيمنس الالمانية، لذلك مصر فضلت التعاقد معهم في تطوير الكهرباء، وأخذنا ٢ محطات الكهربائية في مصر حوالي (١٤ جيجا وات)، ونفذت فوراً، وتعاقد السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي معهم للحصول مستحقاتهم على فترات سماح، بحيث بحيث تحصل مصر من عائد ووفر المحطات «المركبة» التي يعمل جزء منها بالغاز، والذي ينتج عنها طاقة حرارية شديدة، تشغله المحطات مرة أخرى وتحصل منها على الطاقة الكهربائية بدون استخدام الغاز، فالوفر في استخدام الوقود من الـ ٢ محطات يعادل مليار و٣٠٠ مليون دولار في العام، ولدة ١٠ سنوات فالنتيجة أن ثمن المحطات الثلاثة سدد من الورق في الوقود المستخدم للمحطات الثلاثة.

وكيف ترى أهمية التبادل التجاري بين البلدين حيث وصل مقدار ٥,٥ مليار دولار في نهاية العام الماضي، إلى جانب وجود ٩٣٥ شركة المانية والمانية مشتركة في مصر، فهل تعكس هذه الارقام لعلاقات قوية بين البلدين؟ أم أن هناك خطط موضوعة



أفكارنا بالاستفادة من كفاءات وخبرات الالمان، ونحسن استخدام مواردنا، ونقوم بتوزيع المنتج الجديد للأسواق المتاحة سواء في الدول الاوروبية أو الافريقية.

برأيك كيف ترى بعض الاراء تقول ان استخراج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية مكلف جداً ؟

من يقول ذلك ليس مدراكاً بالعكس الطاقة الشمسية غير مكلفة، فإننا نجد المانيا اليوم أن ٤٣ % من الطاقة المستخدمة في المانيا طاقة متتجدة، وهي تضمن من هذا الانتاج من الطاقة المتتجدة طوال الزمن، فلوقامت على سبيل المثال حرب، فلن تتأثر المانيا. فما الذي يمنع مصر من الاعتماد على ذلك ؟

الذى يمنعنا ليس البيروقراطية، وإنما سياسة خاطئة في الانتاج وهي سياسة الاشتراكية بالدعم، فجميع الشركات تحصل على الكهرباء بسعر مدعوم، أو أحياناً بدون دفع الاستهلاك، فتبיע الشركات كيلو الكهرباء بـ ٦٠ قرشاً وهو لا يسدد تكلفة مستلزمات الانتاج، أما استخراج الطاقة الكهربائية فستشتري الشركات الكيلو بـ ٤٠ قرش، فيبعها ٦٠ قرشاً. وعندئذ يوضح أنه حق خسارة، لذلك فلا يهم الشركات أن تحصل على الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية.

وما المفروض اتخاذه من اجراءات تجاه ذلك ؟

- أولاً ضرورة رفع الدعم، عن الوقود وترك السوق حر بدون دعم، ففي هذا التوقيت سيعطى بالحصول على الطاقة من الشمسية، الطاقة الشمسية ارخص من الطاقة المنتجة من الغاز، الا ان مكوناتها في البداية مرتفعة بعض الشيء، وتتكلفها تعوض خلال ٥ إلى ٦ سنوات، بعد هذه الفترة خلال ٢٥ سنة تعمل مجانية بدون اي تكلفة للصيانة أو التوسع، الطاقة الشمسية اقتصادياً ارخص ومشكلتها ان التكلفة في البداية مرتفعة، وهذا ليس بالامر الصعب فمن الممكن الاقتراض من البنوك للاستثمار فيها. وسنوفر هذا العائد خلال السنوات القادمة

بها المانيا لتوفير فرص العمل؟

مصر من المفترض أن تستفيد من أنواع التكنولوجيا، وأفكار المشروعات، والتي سبقتنا وتطورت فيها المانيا، كما أن علمائنا وخبرائنا، في المانيا، الذين يعملون في مجالات الطاقة الجديدة والمتتجدة والطاقة الشمسية ومشروعات السكك الحديدية، هؤلاء الخبراء عناصر مصرية مهمة وقادوا التطور الصناعي في المانيا، ونحن حتى الآن لا نعرف كيف تستفيد منهم، والسبب لأننا أعتمدنا في فترات معينة في عملية التصنيع والانتاج على الطرق الاشتراكية، وهذا ليس صحيحاً، تزيد جذب هؤلاء النواوغ مع المستثمرين الالمان، لنقل هذه الخبرات لمصر، وعلينا أن نترك ما نتفق به من «فلسفة كاذبة»، وليس لها مردود الآن، تزيد التعرف على دول نجحت وطبقت علمياً، وبوضوح تجاربها العلمية، وتنقل هذه التجارب، ونترك مقفلة إننا شعب له خصوصية، فللمهم أن ننقل تلك التجارب الناجحة، ونطبقها، بالإضافة إلى عودة مشروع «مبارك كول» الصناعي، فعلينا أن نستفيد من الاتفاقيات الالمانية مع مصر في مجال تدريب الشباب في التعليم المزدوج، والذي وقعه الرئيس مبارك مع الرئيس الالماني هلمت كول، فالمانيا تساعد على تدريب الشباب، بصفة مستمرة، وبصبحوا مهنيين بأسلوب علمي، والذي تتقدهم مصر وتقوم عليهم الصناعة.

ونعلم أن ٦٥ % من الصناعة الالمانية تقوم على التعليم الفني، ومشكلة مصر أن التعليم فيها غير موجه بالطريقة الصحيحة، فثقافة المصريين انهم يحملون شهادة جامعية ويجلس على مكتب، فالخطأ إذا جلس جميع الخريجين على المكاتب وأصبحوا مديرين، فمن الذي يعمل، أما الثقافة الالمانية فتعتمد على خريجيها يصبحون مهنيين، وليس هدفهم الحصول على شهادات بكالريوس أو دكتوراه، إنما الهدف هو اتقان مهنة، ويصبح الخريج له كيانه واحترامه، فالمهنيين والزراعيين، في مصر إذا اتجهوا لتعليم أيائهم، فتجد جميع الخريجين يريدون ارتداء بدلة ويجلس على مكاتب، فلا نجد من ينتاج، أو يزرع،

عودة مشروع مبارك كول لتدريب الشباب نقلة صناعية كبيرة

لصر

فليس عيباً أن يكون الخريج عاملًا في ورشة أو مزارعاً في أرض، فالمفروض أن نرفع ثقافة الشعب بزيادة رواتب المهنيين، عن الجامعيين، فعلينا أن ترسخ معايير الانتاج، عن معايير الشهادات، علينا تعليم قيمة العمل والانتاج.

برأيك كيف تربط الدول ببعضها البعض الاتحاد الأوروبي مع القرن الأفريقي عن طريق مصر بوابة افريقيا، ومن الممكن أن نقدم ذلك بحافة لالمانيا والدول والشركات التي ترغب في الاستثمار في مصر، المشروعات؟ وكيف يمكن تسويق وفرة الغاز المصري عن طريق جمعية مستثمري الغاز والاتحاد الصناعات المصرية؟

الحمد لله ربنا اعطى مصر ميزة نسبية مثل الشمس، لو مصر استغلت مالديها من طاقة شمسية من الممكن ان نمول جميع الدول الاوروبية بالكامل، ونوفر الغاز الناتج ونصنفه بقيمة مضافة، في الصناعات البتروليكية فيidel من بيع الغاز خام بـ ٤ دولار، ستبيعه منتج بداخلة مواد اضافية بـ ٤٠ دولار، « ٤٠ اضعاف » فلا بد من تغيير